مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

مدخل إلى المسألة الكردية
بين الحقوق والواقعية السياسية

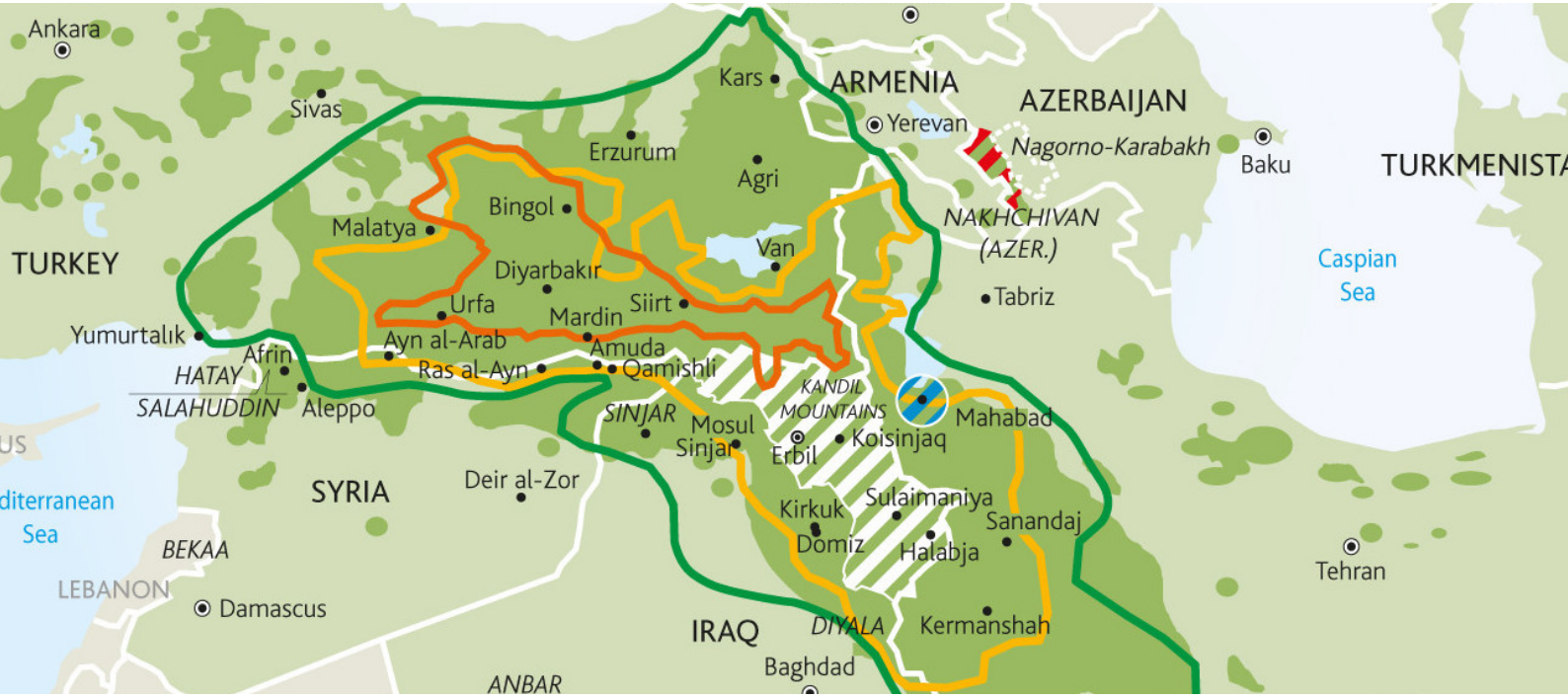

برنامج دعم الحوار وتنمية الثقافة
صالون هنانو

عمر الحداد وطريف الخياط

27 نيسان/ أبريل 2017

مركـز حرمـون
للدراسـات المعاصـرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسّسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقًا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصّصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعددٍ من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعدِّدة في إنجاز برامجه، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الدوحة، قطر
+974 44 885 996
غازي عنتاب،تركيا
+90 342 326 5112
harmoon.org

المحتويات

مقدمة 2

الثورة السورية والقضية الكردية 2

الكرد طرفًا 4

النظام طرفًا 6

المعارضة طرفًا 7

القيود التي تقف في وجه المشروع الكردي لإنشاء إقليم جغرافي متصل في سورية 9

1- داخليًّا 9

2- إقليميًا 10

3- دوليًا 10

التحديات التي تقف في وجه إيجاد حل متوازن للمسألة الكردية في سورية..... 11

الخلاصة والتوصيات..... 13

بناء الثقة 13

احتواء التعصب القومي المتبادل 14

الواقعية السياسية 15

مقدمة

تتجاوز المسألة الكردية الحدود السورية، وربما تكون إلى جانب القضية الفلسطينية، إحدى قضايا الشرق الأوسط الأكثر تعقيدًا، ومن ظلم الواقع أن يتحمل السوريون اليوم؛ عربًا وكردًا، وغيرهما من الإثنيات على حد سواء -إضافة إلى المشكلات المتعلقة بجغرافيا سورية، وتاريخها السياسيين- وزر مشكلة تعود جذورها إلى القرن الماضي، حيث لم يكن السوريون يمتلكون قرار صناعة مستقبلهم، وذلك قسمت تركة الإمبراطورية العثمانية[1]. إضافة إلى ذلك، فإن عقودًا من انقطاع السوريين عن التواصل فيما بينهم، والتغييب شبه الكامل للسياسة عن المجتمع السوري، واحتكارها من قبل طغمة تسلطية فاسدة، وفرض أيديولوجيا الحزب الواحد، «القائد للدولة والمجتمع»، كانت جميعها عوامل سهّلت التشظي الحالي للمكونات السورية، وأسهمت في خلق مزيد من العقبات في طريق التوصل إلى حلول تضمن حقوق مواطني هذه الدولة جميعهم، وكرامتهم، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية.

الثورة السورية والقضية الكردية

كانت الثورة السورية عند انطلاقتها، فرصة للسوريين عامة للتعارف من جديد، وبدأت مكونات الشعب السوري باكتشاف بعضها بعضًا، كما يكتشف الطفل أعضاءه لأول مرة، فقد أزالت التظاهرات التي عمّت المحافظات السورية كثيرًا من الوهم الناجم عن الجهل بالآخر الشريك في الوطن، وشكلت فرصة سانحة للشعب السوري، لإعادة إنتاج هويته الغنية، والمتنوعة، فكانت جمعة (آزادي) على سبيل المثال، تعبيرًا عن انفتاح المكوّن العربي على أخيه الكردي، وتأكيدًا رمزيًا، على حق الاعتراف بلغته[2]. في المقابل، كانت التظاهرات في المناطق ذات الأغلبية الكردية التي تنادي بالشراكة في المصير، حتى الموت مع درعا، وحمص، وغيرهما من المحافظات ذات الأغلبية العربية، دليلًا على انفتاح الكرد على العرب أيضًا، والإيمان بوحدة المصير، ووحدة المعاناة ضد نظام الطاغية[3]. وليس من المبالغة في القول أن تلك المدة هي الأكثر رعبًا وتأثيرًا

---

[1] فارس عثمان، الكرد بين سيفر ولوزان للكاتب، موقع مدارات كرد.

http://www.medaratkurd.com/الكرد-بين-سيفر-ولوزان

[2] جمعة آزادي

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11861&article=622568#.WMQduZjyvIU

[3] تظاهرات في مدن سورية عدة في (جمعة الإصرار)، وتفريق متظاهرين بالقوة، موقع نهار نت.

http://www.naharnet.com/stories/ar/5381

موقع ولاتي مه

في نظام الأسد، كونها حملت مؤشرات تبلور وحدة وطنية في مواجهة طغيانه، ومثّلت من ثمّ تهديدًا جديًّا وحقيقيًّا لكيانه.

إن الفراغ الذي تركه النظام، بانسحابه من المناطق ذات الأغلبية الكردية[4] ، وغياب الوعي الفكري والسياسي لدى الطبقة السياسية التي تنطّعت (لتمثيل) الثورة، زيادةً على التجاذبات السياسية، والخلافات الأيديولوجية، وغياب مناخ الثقة بين التيارات والأحزاب والتشكيلات، الكردية والعربية، وأيضًا الكردية- الكردية والعربية- العربية[5] ، لأسباب يمكن ردّها إلى الجهل أحيانًا، والانتهازية في أحيان أخرى، وما تطورت إليه الحال السورية من تأزّم مستمر، أدى إلى انتقالها من الحيّز المحلي إلى الحيزين الإقليمي والدولي، كانت جميعها وبالًا على الثورة السورية ومساراتها، وعلى الشعب السوري ومستقبله. وفي تلك الأوضاع، عمدت بعض التيارات الكردية و(أهمها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) إلى تحقيق مكاسب سياسة، وعسكرية آنية على الأرض، بنسج شبكة من تحالفات المصالح المشتركة، ذات الطبيعة الآنية مع النظام[6] ، في مقابل انحياز نسبي لـ (المجلس الوطني الكردي) إلى جهة المعارضة، ممثلة بداية بـ (المجلس الوطني السوري)، وخليفه (الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة). ونتيجة ذلك، أن تم دفع الأمور إلى مزيد من التعقيد، عبر إقحام الكرد وبقية الأطراف السورية، في لعبة التوازنات، والصراع على النفوذ بين الأطراف الدولية والإقليمية في سورية.

---

http://www.welateme.co/erebi/modules.php?name=News&file=print&sid=8210

[4] »الأكراد يسيطرون على مناطق حدودية مع تركيا في إطار تواطؤ غير معلن مع النظام»، صحيفة المدينة.

http://www.almadenahnews.com/article/184068--الاكراد-يسيطرون-على-مناطق-حدودية-مع-تركيا-في-اطار-تواطؤ-غير-معلن-مع-النظام

[5] محافظ الحسكة ينسحب إلى ريف القامشلي والمدينة تخلو من قوات النظام السوري والبحرة يتراجع عن إدانة قوات حماية الشعب الكردية، صحيفة القدس العربي

http://www.alquds.co.uk/?p=201746

[6] ديفيد بولوك، «أكراد سوريّة يتَّحِدون ضد الأسد، لكن ليس مع المعارضة». معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-kurds-unite-against-assad-but-not-with-opposition

«حزب الاتحاد الديمقراطي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528

إن تاريخ سورية الحديث، وواقعها اليوم، يتطلبان إعادة التفكير، وحل المسألة الكردية بعيدًا عن خطابات الثنائيات الشائعة بين الأطراف السورية اليوم، ويمكن رد معظمها إلى انتهازية ومنطلقات أيديولوجية متشنجة، تلجأ إلى تزييف الحقائق، والتاريخ، وإطلاق المبالغات، سواء من جهة من يسعى لإثبات حق ما أم من يسعى إلى نفيه. إن الوضع الراهن، وما وصلت إليه الحال السورية، يجعلان من الحكمة أن يبحث الكرد، وشركاؤهم في الدولة السورية عن أرضية مشتركة، بعيدًا عن العصبيات التي تصب مزيدًا من الزيت على النار، وتسهم في استمرار اشتعال الحريق السوري الذي يلتهم الجميع. وفي هذا السياق، ستسعى هذه الورقة، إلى فتح باب المناقشة، حول أطراف الأزمة السورية، وتعنى خصوصًا بالكرد، لتحديد مصالحهم، واستعراض مشروعاتهم، والقيود التي تقف في طريقها، سعيًا إلى بناء تفاهم مشترك قابل للاستمرار في مرحلة لاحقة تضمن كرامة الجميع، وتحفظ حقوقهم، وتؤسس لمرحلة جديدة، تلقي على عاتقها أولًا مسؤولية احتواء، ومن ثم تجاوز الضغائن التي راكمها التاريخ المعاصر للمنطقة.

الكرد طرفًا

يتمتع الكرد في عموم المنطقة، بهوية ثقافية مكتملة، على الرغم من توزعهم جغرافيًا على أربع دول رئيسة، وهي تركيا، وإيران، والعراق، وسورية، إلى جانب أقلية كردية في أرمينيا وبعض الدول القريبة والمجاورة لها[7]. عدّت الدول التي يتوزع فيها الكرد بصورة رئيسة، أن قيام كيانات كردية في المنطقة خطر على أمنها القومي، وذلك وفي مسعاها إلى المحافظة على وحدتها الجغرافية، ما دفعها عبر تاريخها الحديث إلى قمع أي حراك كردي على أرضها، وإن بنسب متفاوتة، حتى حين اقتصرت مطالب الكرد على الحد الأدنى، من الحقوق الثقافية كالتعليم باللغة الكردية[8] ، أو حتى بيع تسجيلات للموسيقى الكردية وإطلاق أسماء كردية على المحلات التجارية[9].

---

[7] الكرد، معلومات أساسية. الجزيرة- نت.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/affafa1d-d4a0-4438-8bf9-b4163f943dc3

[8] «أكراد تركيا يناضلون للحفاظ على هويتهم»، هيئة الإذاعة البريطانية.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_budeiri_turkey_kurds.shtml

[9] قرار بمنع تسمية المحلات باللغة الكردية في سورية. ياسا المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية.

http://arras.yasa-online.org/documents/banning%20the%20kurdish%20names-ar-No%20932.pdf

قرار إغلاق محلات التسجيلات وبيع الموسيقى الكردية في سورية

http://arras.yasa-online.org/documents/Closing%20down%20the%20kurdish%20shops-ar-%20Order%20No%20768.pdf

ومن جهة أخرى، فقد عملت هذه الدول، على استغلال ورقة الحراك الكردي، على أرض الآخرين للضغط في صراعاتها البينية، ويعدّ نظام الأسد الأب خير مثال على ما سبق، حين عمل على قمع الكرد على أرضه، وقدّم الدعم لحزب العمال الكردستاني في تركيا، ثم تخلى عنه لإعادة تحسين العلاقة مع تركيا، وسلّم الزعيم الكردي، عبد الله أوجلان إلى السلطات التركية[10].

في مرحلة ما بعد الثورة، مثّلت مجموعة من العوامل –أسلفنا في ذكر بعضها- فرصةً سانحةً للسعي نحو استلهام التجربة العراقية، والسعي إلى تكوين إقليم كردي سوري، يتمتع بحكم ذاتي، وهو ما يستدعي إلقاء الضوء -بصورة مختصرة- على الواقع الكردي السوري القائم راهنًا.

يتوزع الكرد السوريون في عدد كبير من الأحزاب و القوى السياسية، المتنوعة في مكوناتها الأيديولوجية، وتحمل بعض التباين في رؤاها السياسية، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التشكيلَين الكرديَين الرئيسَين في سورية، يتمثلان «بالمجلس الوطني الكردي) و(حزب الاتحاد الديمقراطي)، إذ يتشاركان الطموح في إقامة إقليم كردي سوري، إلا أنهما يختلفان في مقاربتهما آليات الوصول إليه، حيث يتبنّى الأخير نهجًا أحاديًا عسكريًا وتسلطيًّا، تجاه الأحزاب الكردية الأخرى[11]، في حين يرفع الأول، في إطار من التنافس على الشعبية في الشارع الكردي السوري سقف مطالبه، بما يخص فدرلة سورية[12].

من الجدير بالذكر هنا، أن (حزب الاتحاد الديمقراطي) قد استطاع كسب حيز واسع من الشارع الكردي؛ المؤيد والمعارض له، حين تمكن من حماية الأرض التي تقع تحت سلطته العسكرية من الخطر الداعشي، ومن ثمّ، تفرض الواقعية السياسية أخذ مطالب هذا الحزب الذي بات قوة عسكرية وسياسية وازنة في سورية في الحسبان، والاستعداد لمناقشتها ومواجهتها -في بعض الأحيان- سياسيًّا وفكريًّا، حيث لا يمكن أن يُتَوصَّل إلى حل عادل للمسألة الكردية في سوريّة بتحييد هذا الحزب.

يمكن القول إن القوى الكردية، منقسمة فيما بينها، وفي تحالفاتها الهشة أيضًا مع قوى المعارضة السورية الرئيسة التي تعاني بدورها انقسامات كثيرة، حيث يتحالف (حزب الاتحاد الديمقراطي) مع (هيئة

---

[10] إبراهيم الجبين، «أوجلان القائد الذي خطفوا منه حزبه وهو في سجنه»، صحيفة العرب اللندنية.

http://alarab.co.uk/?id=35744

[11] «مصادر كردية سورية: مئات المعتقلين السياسيين بسجون حزب الاتحاد الديمقراطي»، وكالة آكي الإيطالية للأنباء.

http://www.adnki.net/AKI/?p=11612

[12] «المجلس الوطني الكردي يصدر رؤيته لإدارة الحكم في ‹كردستان سوريّة›»، آرا نيوز.
http://aranews.org/2017/01//المجلس-الوطني-الكردي-يصدر-رؤيته-لإدار

التنسيق الوطنية)[13]، ويقترب (المجلس الوطني الكردي) من (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة)[14]. وعلى الرغم من تأثير تلك الانقسامات في فرص التوصل إلى حل شامل للأزمة السورية عمومًا، إلا أن انعكاسها على فرص التوصل إلى حل عادل للمسألة الكردية، يعدّ أكثر خطرًا، لما يتصل بهذا الشأن من تعقيد، تطرقنا آنفًا إلى بعضه من جهة، وإلى ما يتطلبه الشأن الكردي من تعقّل وتأمّل ودراسة، بعيدًا عن (المزايدات) السياسية المؤدلجة من جهة أخرى.

النظام طرفًا

يمكن وصف العلاقة بين (حزب الاتحاد الديمقراطي)، والنظام حاليًا بحلف المصالح المشتركة الموقّت، حيث يولي النظام أولوية لحربه مع فصائل المعارضة الإسلامية والجيش الحر، ويكرس لها الجزء الأكبر من قواته، بما يوفر فرصة ملائمة، للاتحاد الديمقراطي، كي يوسع الخطا في اتجاه تحقيق مشروعه. في هذه الاستراتيجية، نظرًا إلى حاجة النظام إلى تركيز جهده العسكري في مناطق أخرى، والتلويح لتركيا بالورقة الكردية، عمد الأخير منذ عام 2012 إلى الانسحاب تدريجيًا من المناطق الكردية، مبقيًا على وجود رمزيّ، وحلت محلّه، (وحدات حماية الشعب)، التابعة (لحزب الاتحاد الديمقراطي)، وفي وقت لاحق غض النظام نظره عن تمدد المتطرفين -الذين كونوا داعش لاحقًا- في المناطق المجاورة[15]. وبذلك، فقد استطاع نظام الأسد، إحداث نوع من التوازن العسكري بين الفصيل الكردي بعد أن اشتد عوده، وتنظيم داعش، والاستفادة في الوقت ذاته من الأخيرة وعنفه الوحشي، في الترويج للبروباغندا التي يدعمها، وتفيد بأن بديله المتوفر، هو نسخة قاتمة من الإسلام المتطرف.

من البدهي أن حلف المصالح المشتركة، هو حلف غير مستقر، لارتباطه بمجوعة عوامل متغيرة، واعتماده على ميزان قوى غير ثابت. من هذه الزاوية يمكن النظر إلى الاشتباكات المتكررة بين النظام، و(الاتحاد الديمقراطي) التي تدخل الروس في بعض الأحيان لاحتوائها[16]، دلالةً على مستقبل العلاقة

---

[13] هيئة التنسيق الوطنية-أحزاب الهيئة.

https://syrianncb.com/أحزاب-الهيئة/ /

[14] بهية مارديني، «المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني السوري»، موقع إيلاف.

http://elaph.com/Web/news/2013/11/848027.html

[15] «النظام يسلم مناطق سيطرته في الرقة لتنظيم داعش والغرب يتفرج»، سوريّة اليوم.

https://www.youtube.com/watch?v=aEYzPjaVmWM

[16] «لافروف: روسيا تتوسط بين دمشق وأكراد سوريّة من أجل الحفاظ على وحدة البلاد»، روسيا اليوم.

https://arabic.rt.com/middle_east/862915--لافروف-روسيا-تتوسط-بين-دمشق-وأكراد-سوريا-من-أجل-الحفاظ-على-وحدة-سوريا/

المتوقعة بين الطرفين، إن تمكن النظام عسكريًا من تحييد المعارضة المسلحة. بمعنى آخر، فإن استمرار شهر العسل النسبي بين النظام، و(الاتحاد الديمقراطي) مرتبط بصراع الأول مع المعارضة، ومرتبط أيضًا بضبط قدرة الكرد على ألا يمضوا أبعد بمشروعهم، وتأسيس إقليم كردي، حيث إن الهدف النهائي للنظام، هو إعادة الأراضي كافة إلى حظيرة حكمه المتداعي، ومن ثم فإن بلوغ مرحلة تتضارب فيها مصالح الطرفين، هو أمر حتمي.

المعارضة طرفًا

عندما يتعلق الأمر بالمعارضة المسلحة، فإن التحالف الموقّت القائم بين النظام، و(الاتحاد الديمقراطي)، يأخذ على الأرض بعدًا عسكريًّا من خلال بعض التنسيق المشترك[17].

ينظر الطرفان؛ الاتحاد والنظام، إلى المعارضة المسلحة بوصفها حليفًا لتركيا، وهما لأسباب مختلفة يعنيان باحتواء النفوذ التركي في سورية. أما سياسيًّا، فقد تطرقنا في فقرة سابقة إلى تحالفات التيارات الكردية الرئيسة، مع نظيراتها في المعارضة، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التحالفات بين التشكيلات السياسية الكردية جميعها، والتشكيلات السياسية في الضفة الأخرى، يعتريها كثير من الهشاشة والضعف، وما إلى هنالك من المشكلات والأمراض، التي تعانيها المعارضة عمومًا بغض النظر عن المكونات العرقية أو السياسية لهذه التشكيلات.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن فشل (المجلس الوطني الكردي) و(الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة) - وهي مسؤولية يتحملها الطرفان- في الذهاب إلى شراكة استراتيجية، والتوافق على إطار عام لحل المسألة الكردية، يعدّ عائقًا مهمًّا أمام الجهد الساعي لإيجاد حل ممكن وعادل لتلك المسألة، ويعيق الجهد الكردي في مواجهة سلطة الأمر الواقع، متمثلة بـ(حزب الاتحاد الديمقراطي)، ويشتّت الجهد الذي يجب أن يوجّه إلى مقارعة النظام. يمكن رد ذلك في جزء منه، إلى غياب الثقة من طرف الكرد تجاه اللاعبين المحليين، وعهود سابقة من التهميش، والاضطهاد، ويرتبط ذلك أيضًا بتعقيدات المسألة الكردية، في المنطقة كلّها، وفي الوقت نفسه فإن غياب البحث، والتفاهم على شكل النظام الإداري لسورية في المستقبل، وإصرار بعض التيارات السياسية المعارضة على المفهوم الكلاسيكي لوحدة سورية، ومركزية الحكم فيها، يدفعها إلى التوجس من بعض المطالب الكردية.

---

[17] «سياسي كردي سوري: (ب ي د) ينسق بشكل كامل مع النظام السوري وروسيا وإيران»، وكالة الأناضول الكردية.

http://aa.com.tr/ar/تركيا/سياسي-كردي-سوري-ب-ي-د-ينسق-بشكل-كامل-مع-النظام-السوري-وروسيا-وإيران/527709?amp=1

من جهة أخرى، يجب التوضيح، أن رفض المعارضة إنشاء إقليم كردي سوري، يمكن رده إلى أسباب عدة، بعضها سياسي من منظور الالتزام بوحدة الأرض السورية، وشكل الدولة المركزية، والتخوف من أن فدرلة سوريّة قد تؤدي في النهاية إلى تفككها وتقسيمها، وبعضها أيديولوجي عروبي، وأيضًا بسبب -من وجهة نظر المعارضة- غياب توافر أكثرية كردية مستمرة، من دون انقطاعات وازنة جغرافيًا وديمغرافيًّا في المناطق التي يشملها الإقليم الكردي المزمع إنشاؤه، في ظل غياب دراسات محايدة ومبنية على إحصاءات حديثة وموثقة في هذ الشأن[18]. من جهة أخرى، فإن الأرض التي من الممكن أن يشملها هذا الإقليم، تعدّ جزءًا من سلة غذاء الدولة السورية، حيث السهول الخصبة الصالحة للزراعة، إضافة إلى تحكمها بمياه الفرات، وبعض الثروة النفطية السورية المتراجعة[19].

ومن ثمّ، فإن إنشاء إقليم كردي، على نمط ما هو قائم في العراق، سيحرم الدولة السورية المستقبلية، من موارد أساسية حيوية، وثروات باطنية، هي في أمس الحاجة إليها، كي تستطيع لملمة جراحها، أضف إلى ذلك أن (فدرلة) سورية ستمنح القوى الإقليمية المتصارعة، ما يكفي من المداخل، لتهديد استقرار الدولة السورية، عبر سعيها إلى ضمان استمرار نفوذها في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

---

[18] «دراسة التوزع السكاني في محافظة الحسكة السورية»، مركز الشرق العربي.

http://www.asharqalarabi.org.uk/ad-دراسة-التوزع-السكاني-ي-محاظة-الحسكة-السورية_id!4244.ks#.WQDuH9KGOUl

«القامشلي ليست كردية...جدل بالأرقام والخرائط حول التوزع الديمغرافي في الحسكة». موقع العربي الجديد.

http://www.eqtsad.net/read/5304/

[19] زياد غصن، «نفط ومحاصيل زراعية ورسوم: «اقتصاد الأكراد» محكوم بالحصار والحرب». جريدة الأخبار اللبنانية.

http://www.al-akhbar.com/node/265142

رامي سويد، «ثروات الشمال السوري تُغري الأكراد للانفصال بثلاثية النفط-القمح-القطن». موقع العربي الجديد.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/18/ثروات-الشمال-السوري-تغري-الأكراد-للانفصال-بثلاثية-النفط-القمح-القطن

القيود التي تقف في وجه المشروع الكردي لإنشاء إقليم جغرافي متصل في سورية

بعد استعراض سريع لمصالح الأطراف السورية الثلاثة ومشروعاتها، لا بد من وقفة لتأمل فرص نجاح مشروع حزب (الاتحاد الوطني الديمقراطي)، ونتائجه في الساحة السورية.

1- داخليًّا

أ- العامل السياسي: في الساحة السياسية الداخلية، فإن النظام، والمعارضة على حد سواء، على الرغم من حربهما المستعرة، يقفان –على مستوى الخطاب على الأقل- ضد أي محاولة لفدرلة سورية أو تقسيمها، لعوامل ودوافع عدة، تطرقنا إليها في شرحنا السابق.

ب- العامل الديمغرافي: لا يمثّل الكرد -بحسب ما أسلفنا- أغلبية ساحقة في المناطق التي يشملها الإقليم الكردي، المزمع إنشاؤه، حيث لا يعدّ التوزع الديمغرافي الكردي فيها مستمرًّا من دون انقطاعات مؤثرة عددًا ومساحةً في تلك المناطق. ومن ثمّ، فإن فرض حدود إقليم مثل هذا بالقوة العسكرية، يبقي على خطر الحروب، والاضطرابات بين الكرد والعرب قائمًا، حتى لو استقر الوضع في باقي الأراضي السورية. نود هنا أن نلفت الانتباه، إلى أن هذه الورقة ليست معنية بما يتناوله بعض الباحثين، بأن الكرد في سورية هم نتاج هجرات قادمة من تركيا، ولا يعنى بالمطالبات الكردية بحق تاريخي في هذه الأراضي، أو قضايا من مثل مسألة الحزام العربي، وإعادة توطين عرب الغمر، حيث إن ما ذكر جميعه، يختلط فيه الكلام المسيس، والمؤدلج بالحقائق التاريخية، وهو عرضة للمبالغات من الطرفين. في المقابل، ننطلق هنا، من الواقع الديمغرافي الراهن على الأرض، وذلك لأن المنطقة كانت في التاريخ عرضة لتبدلات كثيرة، وأي محاولة لتغيير ديمغرافي قسري، تعدّ جريمة حرب، ولا تتفق مع القيم الإنسانية التي يفترض أن تبنى عليها الجمهورية السورية الثالثة.

ج- العامل الجغرافي: إن الشريط المزمع إنشاء الإقليم الكردي على أراضيه، لا يتمتع بحدود طبيعية حامية له، علاوة على أنه سيبقى دائمًا بين فكّي كماشة محتملين؛ تركيا من الشمال، والسوريين العرب الذين تعرضوا للتهجير، أو على الأقل المناهضين لمشروع الإقليم الكردي من الجنوب، وهم في الأغلب، ويتمتعون بعلاقات جيدة مع تركيا، ومدعومين منها.

2- إقليميًا

لإيران وتركيا مصالح متضاربة في سورية، لكنهما تتفقان، على منع تكرار تجربة إقليم كردستان العراق، لأن ذلك قد يلهم الأقليات الكردية وغير الكردية في الدولتين (العلويون العرب في تركيا، والعرب السنة، والبلوش في إيران)، ويهدّد وحدة أراضيهما، ومن ثمّ، يهدد أمنهما القومي. ومن الجدير بالذكر هنا، أن تحالف تركيا مع حكومة كردستان العراق قائم على ضمان تحكمها بخيارات الإقليم الاقتصادية، وذلك لمنع أي محاولات جدية لاستقلاله، والاستفادة منه في الوقت نفسه، لتوسيع مجالات نفوذها في العراق المفكك. وقد كشف التدخل التركي الأخير في سورية، المدى الذي يمكن أن تبلغه أنقرة في مسعاها لِلَجم الطموحات الكردية في المنطقة. من جهة أخرى، تخشى إيران أن يخلّ استقلال كردستان العراق بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، حيث يمنح إسرائيل موطئ قدم في ساحتها الخلفية، وقد تقف بعض الدول العربية ضد هذا المشروع، لأسباب بعضها أيديولوجي، وبعضها يتعلق بالإدراك أن إعادة رسم الخارطة السياسية السورية لن يتوقف عند الحدود السورية، بل سيتعدى ذلك الى معظم دول الشرق الأوسط، ولو بعد حين.

3- دوليًا

تتعامل الولايات المتحدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي، بوصفه حليفًا في الحرب على داعش، لكن ذلك لا يتضمن التزام دعم إقليم كردي، على نمط كردستان العراق، بوصفه شأنا يثير غضب حليفتها أنقرة. وإن واشنطن أيضًا، كما أنقرة، تقف ضد أي محاولة لاستقلال كردستان العراق، على الرغم من تحالفها معه، لأن ذلك قد يؤدي إلى توتر العلاقة مع بغداد، ودفع الأخيرة أكثر إلى الحضن الإيراني. من جهة أخرى، ترى الولايات المتحدة، أن فتح الباب أمام إعادة رسم الخرائط في المنطقة، وانهيار حدود سايكس بيكو في سوريّة والعراق، قد يهددان الوحدة الجغرافية لأراضي دول محورية -تركيا وإيران وبعض الدول الخليجية- في النظام الإقليمي الذي تسعى واشنطن إلى إعادة تشكيله في المنطقة، ويدفع إلى مزيد من التوتر، ومن الممكن أن يتطور إلى حروب إقليمية أو اضطرابات داخلية في تلك الدول، بما يضر بالمصالح الأمريكية، بتهديد سلامة إمدادات الطاقة وأمن الملاحة في مضيق هرمز، ومن المحتمل، أيضًا أن يوفر ذلك للتنظيمات الإرهابية التي تحاربها واشنطن، من مثل داعش والقاعدة، ملاذًا آمنًا جديدًا، وبالنسبة إلى أمن إسرائيل، فإن استمرار تفكك سورية أو تقسيمها قد يمنح جماعات سنية أو شيعية متشددة فرصة تكرار نموذج شبيه بحزب الله على الحدود بين البلدين.

بالنسبة إلى روسيا، فإنها استخدمت سابقًا علاقتها بـ (الاتحاد الديمقراطي) لتنويع أوراق الضغط التي تملكها ضد تركيا، وفي الوقت نفسه، لتعزيز نفوذها في سورية، بتقديم نفسها وسيطًا بين النظام والحزب. في الوقت الراهن، بعد المصالحة التركية الروسية، فإن غياب ممثلي حزب (الاتحاد الديمقراطي) عن

اجتماعات آستانة وجنيف، دليل على أن توافق أنقرة وموسكو، لم يأت لمصلحة الحزب، وأن الأخيرة أيضًا ليست حليفًا موثوقًا لدعم قيام إقليم كردي.

بمعنى آخر، فإن واشنطن وموسكو، وأي مشروع قد يتبناه الطرفان، مرتبط بالوضع السوري وتطوراته، وحيثيات علاقة كل منهما بالقوى الإقليمية، متمثلة بتركيا وإيران أيضًا.

إن الهدف من طرح القيود السابقة، هو محاولة التوصل إلى قراءة واقعية لفرص المشروع الكردي في سورية بمثل ما تتبناه التيارات الكردية الرئيسة، وللإشارة إلى أن الاتكاء على طول الأزمة السورية، والعمل على فرض واقع على الأرض، قد يدعمه، أو يجهضه اللاعبون الإقليميون والدوليون، عندما تحين لحظة الحل في سورية، يعد مغامرة خطرة، قد تنعكس سلبا على الكرد أنفسهم، وتزيد من توتر الأجواء مع شركائهم في الوطن، وذلك زيادة على علاقة (حزب الاتحاد الديمقراطي) مع النظام التي تسهم بصورة كبيرة في ما سبق.

التحديات التي تقف في وجه إيجاد حل متوازن للمسألة الكردية في سورية

في ما يلي، استعراض لأهم التحديات والعقبات التي تعترض التوصل إلى تفاهم مشترك على حل للمسألة الكردية في سورية، وتزيد من صعوبة وضع أي حل، موضع التنفيذ:

1- الوضع السوري الحالي وانعكاساته في المسألة الكردية في سوريّة، حيث إن قضية الكرد السوريين هي قضية جميع السوريين جميعهم، ولا يمكن حل مشكلة بهذا المستوى من التعقيد والتداخل والتجذر، في وقت يصل فيه الانفعال، والتشظي لدى الشعب السوري إلى مستويات غير مسبوقة، وفي غمرة الدم، وغياب التفكير الهادئ والعاقل لدى التيارات السياسية أو الفصائل المسلحة معظمها.
2- تفرّد (حزب الاتحاد الديمقراطي) بالسيطرة عسكريًا على الأرض، وتشدده في مشروعه، وشعبيته في الوضع الحالي في الشارع الكردي، والنفور الشديد منه، بما يصل إلى درجة العداء من جانب أوساط واسعة في الشارع العربي.
3- التنافس الكردي- الكردي على الشعبية في الشارع الكردي السوري، ورفع (المجلس الوطني الكردي) سقف مطالبه السياسية، في مقابل استئثار (الاتحاد الديمقراطي الكردي) سياسيًا، وأمنيًا، وعسكريًا، بإدارة المناطق الكردية، وما نجم عن ذلك من غياب توافق كردي، ورؤية موحدة لدى الكرد لآليات الحل وطبيعتها.

4- غياب الحوار الفاعل والبناء بما يتعلق بالمسألة الكردية ومستقبلها، سواء كان ذلك حوارا كرديًا-كرديًا، أم كرديًا-عربيًا، أم عربيًا-عربيًا، في أجواء يغيب فيها التوافق بين الأطراف جميعها على حل عادل لتلك المسألة.

5- توجس المعارضات السورية، وتشدّدها في ما يتعلق بالمطالب الكردية، بحكم غياب تصور للحل النهائي.

6- غياب توافق سوري عمومًا، على شكل واضح للدولة المنشودة، لتعدد المشروعات، وتغلغل التطرف الإسلامي، والفصائل الجهادية في المشهد السوري، وانعكاسات ذلك في المسألة الكردية في سوريّة.

7- استمرار الصراع العسكري على الأرض، بين الأطراف السورية جميعها، وغياب أي أفق، واضح للحل، بما يعقد أي محاولة لبناء الثقة، بين المعارضة والكرد، ويدفع الأطراف العربية، والكردية إلى التمهل في توضيح موقفها النهائي، في انتظار ما ستستقر عليه الأمور على الأرض، وانعكاسات ذلك في قوة الموقف التفاوضي للأطراف المتصارعة، أو ضعفه.

8- الواقع المعقد، الذي يفرضه تعدد الأطراف الإقليمية والدولية، الفاعلة والمؤثرة في الأزمة السورية، وتضارب مصالحها عمومًا، واختلاف اصطفافاتها، عندما يتعلق الأمر بالمسألة الكردية، ما يجعل المشكلة مركبة، ويقلل من فرص التوافق بين الأطراف السورية، وذلك عدا عن غياب القرار الوطني السوري المستقل، بسبب تبعية أطراف الصراع في سورية جميعها للقوى الإقليمية، والدولية.

9- استمرار نزف الدم المتبادل بين الكرد والعرب، بما يولد حقدًا لا يندمل بسهولة، وتلك م-ع الأسف- حال عامة بين المكونات السورية جميعها.

10- ظهور بوادر تعصب قومي كردي، وهو إضافةً إلى مخاطره الكبيرة على الكرد أنفسهم، فإنه سيمثّل عائقا إضافيًّا، أمام إعادة بناء وطن مشترك.

11- سيطرة الأيديولوجيا، والخطابات الشعبوية، لدى كل من السياسيين العرب والكرد، على حساب السياسة وتحكيم العقل، ولغة المصالح الوطنية العامة، زيادة في العقم الفكري والسياسي، لدى العاملين في الشأن السوري العام، وغياب الفهم العلمي والحديث لمعاني الشعب والدول، والإدارة والعلاقات الدولية.

الخلاصة والتوصيات

لا بد من التأكيد أولًا وقبل الأشياء كلها، على أن عصر الدولة القومية، بمعناها العرقي قد ولى إلى غير رجعة، وأن الدولة الحديثة، هي دولة عموم المواطنين الأحرار، بغض النظر عن أعراقهم، وإثنياتهم، وأديانهم، أو أي صورة آخر من صور التمييز، وأن الدول اليوم تبنى على أسس قانونية، وعقود اجتماعية، تحدد العلاقات بين المواطنين، لا على أسس العرق، وقربة الدم، وأن الشعب الذي يكون فيه فرد واحد مسلوب الحقوق، هو شعب مقهور، وغير حر، فكيف ستكون الحال إذا كان مكون مهمّ، من مكونات هذا الشعب، منقوص الحقوق، أو مستلب الإرادة.

إن إنكار الحقائق، وتزييفها، أو تجميل التاريخ، لن ينتج إلا مزيدًا من النفاق، ويبقي الجمر الكامن تحت رماد الهدوء الوهمي. فالاعتراف بالظلم الذي تعرض له الكرد السوريون، هو المدخل الأساس للانتقال إلى مرحلة التفاهم حول المستقبل، ورد الحقوق إلى أصحابها، والتعويض المادي والمعنوي للمتضررين، هو اللبنة الأولى في بناء العدالة، والتخفيف من الحقد والاحتقان والتشنج وفسح المجال أمام بناء علاقات سليمة وصحية بين المواطنين السوريين. فالدولة السورية المنشودة، يفترض أن يعاد بناؤها، على أسس تراعي حقوق المكونات السورية جميعها، وهو شأن لا يمكن التوصل إليه، بفرض الحلول العسكرية الأحادية. واقتراحًا لبداية فتح باب المناقشة في هذا المستقبل، نتقدم بمجموعة من المقترحات، التي لا ندعي أنها تشمل كل ما هو مطلوب، لكنها قد تشكل مقدمة لخطوات يمكن العمل عليها، في المراحل القادمة منها:

بناء الثقة

بصورة عامة، يحتاج السوريون عمومًا، ومن ضمنهم العرب والكرد، إلى إعادة التعارف فيما بينهم، وتعرف هواجس بعضهم، ويعدّ الحوار أول الطرائق وأبسطها في هذا التعارف، فالخوف والوهم تتكوّن دائمًا حول ما نجهله، والانكفاء يفسح المجال لإطلاق الأحكام الجاهزة والمطلقة، وربما كانت هذه إحدى أهم مشكلات السوريين عمومًا.

1- مد اليد للتقارب بين مختلف القوى الكردية، والعربية، الراغبة في التأسيس لدولة مواطنة في سورية، بهدف توفير بيئة مناسبة للعمل الجاد، الساعي إلى التوصل إلى توافقات على حل للمسألة الكردية.
2- العمل فكريًا وسياسيًا على إعادة صياغة الهوية الوطنية السورية الجامعة، على أساس التعددية العرقية والدينية والطائفية.
3- الاعتراف الصريح والواضح بالخصوصية الكردية، وحقوق الكرد السوريين جميعها، بما تكفله المواثيق الدولية.

4- فتح باب الحوار حول الصورة الأمثل لسورية المستقبل، من الناحيتين التنظيمية والإدارية، وإطار نظام حكم برلماني أو رئاسي، وأن يكون هذا الحوار قائمًا على أسس علمية وتقنية، تراعي الواقع، وتتبنى الواقعية نهجًا، وتبتعد عن المشروعات ذات المنبت الأيديولوجي، والمواقف والتصورات المسبقة.

يجب البحث في الخيارات المتاحة جميعها، سواء الإدارة المركزية أم اللامركزية أم الفيدرالية، وما إلى هنالك من المقترحات أو الأفكار الخلاقة التي يمكن أن تطرح للمناقشة والدرس، بما في ذلك أمور تنظيمية، من مثل إعادة رسم الحدود الإدارية للمحافظات السورية، واستحداث محافظات جديدة، وتصنيف المدن، والقرى، والنواحي، وتوسيع الصلاحيات الإدارية، لمحافظات سورية جميعها، وعدم تهديد الاستقرار في مناطق سورية أخرى، أو استقرار الدولة السورية عمومًا.

يجب ألا نغفل في هذا السياق، التوافق على قانون انتخابي عصري، يضمن بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وبالنظام الانتخابي، إشراك المكونات السورية جميعها بصورة عادلة في الحكم، من دون الحاجة إلى (كوتا) طائفية أو عرقية في البرلمان، وبما يحفز الأحزاب السياسية على التمدد جغرافيًا تمدّدًا أفقيًّا، ويضمن تمثيلها لمصالح ألوان الطيف السوري جميعها، من دون الاقتصار على فئة محددة.

5- تقديم الضمانات الدستورية (أو فوق الدستورية) الكافية للكرد، بإعادة التعريف بالشعب السوري، بوصفه شعبًا متعدد الأعراق والديانات، وضمان حق الإثنيات السورية، بالمحافظة على هويتها الثقافية، من خلال إنشاء مدارس بلغاتها الأم، ووسائل إعلام ناطقة بتلك اللغات، وتضمين المناهج التعليمية برامج اختيارية لتعليم اللغة الكردية في المناطق الناطقة بالعربية، وكذلك الأمر في المناطق الكردية، بما يخص اللغة العربية، والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية ثانية، في أراضي الجمهورية السورية جميعها.

6- التشديد على اسم الجمهورية السورية، ونفي أي صفة عرقية أو أيديولوجية عن الدولة السورية في المستقبل.

7- تجريم عمليات التغيير الديمغرافي، ودين الجهة التي تمارسها من القوى العربية والكردية.

احتواء التعصب القومي المتبادل

1- العمل على مشروعات ثقافية؛ كردية وعربية مشتركة في الداخل والمهجر، للتعريف بالثقافة الكردية، وتعريف الكرد بالطيف العربي المتضامن مع حقوقهم.

2- الاعتراف الصريح والواضح بالظلم الذي تعرض له الكرد السوريون على أرضهم في سورية، في الجوانب كافة، سواء من جهة مكتومي القيد، أو منع تعلم اللغة الكردية، وتداولها، والأراضي التي تمت مصادرتها، وما سمي لاحقًا (أراضي الغمر) إلى ما هنالك من انتهاكات، وتقديم العهود، والضمانات

للتعويض عن هذه الأضرار، وفي الوقت ذاته ابتعاد الكرد عن الاستثمار السياسي في خطاب المظلومية التاريخية، فلكل فئة من السوريين مظلومياتها التي يمكن أن تقضي حياتها في اللطم من أجلها.

3- العمل على مواجهة الخطاب الذي ينعت الكرد بالانفصاليين أو يشكك في هويتهم السورية، والخطاب الكردي المقابل الذي يُبنى على العداء للعرب.

4- العمل على تأسيس منظمات مدنية حديثة، تعنى بشؤون المواطنين بعيدًا عن انتماءاتهم.

5- الدفع والمساعدة قدر الإمكان، لإنشاء أحزاب سياسية جديدة، ذات رؤية سياسية وطنية، بعيدًا عن المؤثرات الإثنية أو العرقية.

الواقعية السياسية

إن حل المسألة الكردية يجب ألا ينطلق من انتهازية سياسية، فهو شأن وطني وأخلاقي وقيمي، لكن في الوقت نفسه، فإن أي تصور مقبول لحل نهائي يتطلب فهمًا عميقًا لموازين القوى الداخلية والإقليمية والدولية بصورة دقيقة، والإدراك أن هذه الموازين غير ثابتة، وغير نهائية في اللحظة الحالية من تاريخ سورية، وعلى السياسي أن يدرك أيضًا أن القوة الحقيقية لا يمكن اختزالها بالقوة العسكرية على الأرض في لحظة ما، على الرغم من أهمية هذا العنصر من عناصر القوة، وتأثيره.

1- إن غياب أي أفق واقعي لقيام دولة كردية في عموم المنطقة، والعقبات الكثيرة التي تفضي إلى صعوبة إقامة إقليم كردي سوري، تفرض على الطرفين، الكرد، والعرب، التمسك بالدولة السورية، وعدم المبالغة في طموحاتهم، ومطالبهم السياسية، التي تعمق انقسامات الشعب السوري، ويجب أن تكوّن فيهم دافعًا وحافزًا للعمل الجاد لتحقيق دولة مواطنة، يتوافقون على شكلها الإداري، وتضمن لمكونات الشعب السوري كلها حقوقه.

2- يجب أن يراعي أي مشروع وطني سوري يتطرق إلى شكل الدولة السورية المقبلة، ونظامها الإداري، استقرار الدولة السورية كاملًا، والتوزيع العادل لثرواتها، بما يمكنها مستقبلًا من استعادة دورها الإقليمي، ويلجم، في الوقت نفسه، القوى الإقليمية والدولية عن التدخل في شؤونها الداخلية، وتحويلها إلى ساحة من ساحات الصراع على النفوذ.

يجب ألا تستبعد أي من التيارات الكردية السورية من دائرة الحوار والتواصل، بما فيها حزب الاتحاد الديمقراطي، آخذين في الحسبان التقلبات الكثيرة في الساحة السورية، والتبدلات في موازين القوى والمواقف الإقليمية والدولية، وأثرها في مواقف تلك التيارات والأحزاب.

ينبع ذلك من إيماننا بقدرة الحوار على التوصل دائمًا إلى نتائج أفضل، مع المراهنة على قدر من المرونة قد يبديه أي تيار أو حزب مهما بدا متشدّدًا أو مؤدلجًا، إذ لا يجب أن نغفل، على سبيل المثال لا الحصر،

عن أن حزب الاتحاد الديمقراطي أصبح يطالب بإقليم قائم على أساس جغرافي، وليس مكونات ديمغرافية في جمهورية سورية فدرالية[20] ، بما يشير إلى تحول عن المطالبة بإقليم كردي يقوم على أساس عرقي.

[20] «دستور كردي» يقترح «فدرالية» ردًا على «مناطق» المسودة الروسية. صحيفة الحياة.

http://www.alhayat.com/Articles/19863970/دستور-كردي--يقترح--فيديرالية--رداً-على--مناطق--المسودة--الروسية

harmoon.org